



نمو معدلات الإتفاق على تكنولوجيا المعلومات في الخليج العربي قفزة نوعية على طريق التحول الرقمي

بقلم: جميل عزّو

مدير عام "مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي" في دول مجلس التعاون الخليجي

أغسطس 2011

إتجه العالم منذ بدايات القرن الحادي والعشرين بشكل متزايد نحو ما يعرف بالتحول الرقمي للوصول إلى مجتمع متطور قائم على إقتصاد المعرفة الذي يعتمد بشكل أساسي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشهد بدورها تطوراً متلاحقاً لتغير بذلك ملامح المستقبل. وبات يتحتم اليوم على كافة الدول إتخاذ إجراءات فعلية لتطوير مجتمعاتها وإقتصاداتها معرفياً لدخول غمار المنافسة ومواكبة التقدم المتسارع عالمياً. وخطت دول الشرق الأوسط خطوات هامة على طريق التحول المعرفي، حيث يمكن القول أنّ

دول الخليج العربي بالتحديد تمكنت من الوصول إلى موقع الريادة في المنطقة عبر تبنيها النهج المعرفي وإتباعها إستراتيجيات فاعلة ساعدت في تطوير البنى التحتية المعلوماتية وتأهيل الموارد البشرية القادرة على مواكبة المستجدات وتوظيف التطورات التكنولوجية المتلاحقة في وضع أسس متينة لمجتمع متكامل قائم على المعرفة.

ولعلّ زيادة معدلات الإنفاق على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كانت إحدى أبرز الإستراتيجيات المعتمدة من قبل حكومات دول الخليج العربي لقيادة مسيرة التحول الرقمي، إذ تشير الدراسات المتخصصة إلى أنّ هذه الدول ستقود النمو في حجم الإنفاق في منطقة الشرق الأوسط المتوقع أن تصل قيمته إلى 20 مليار دولار خلال العام الجاري، مدعومة بعوامل عدة في مقدمتها الاستثمارات الحكومية المتواصلة وعودة الإنتعاش الإقتصادي مع التحسن المستمر في البنى التحتية والبيئة الائتمانية وتوجه مشغلي الاتصالات نحو تقديم خدمات المعلومات الشاملة والمتكاملة.

ويتوقع أن تشكل كل من الإمارات والسعودية وقطر أبرز أقطاب النمو على مستوى حجم الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات القليلة القادمة، إذ ستستحوذ على 60% من إجمالي معدلات الإنفاق. وستكون دولة الإمارات في المقدمة مع توقعات بوصول إجمالي الإنفاق إلى 18.4 مليار درهم خلال العام الجاري، أي بمعدل نمو يبلغ أكثر من 15% وفق التقارير الصادرة مؤخراً عن مؤسسة "أي. دي. سي (IDC) للأبحاث، لتدعم بذلك مكانتها كمركز رئيسي لإعادة تصدير التكنولوجيا ودولة محورية ذات تجربة رائدة على مستوى الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي.

وبالتأكيد ستسهم زيادة معدلات الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول الخليج العربي على وجه الخصوص في إنتشار تقنيات وإتجاهات صاعدة ستحدد ملامح السوق خلال الفترة المقبلة، بما فيها تبني تقنيات الحوسبة السحابية، التي ستتحول إلى واقع قائم بحد ذاته، وإعتماد الأنظمة التكنولوجية الذكية وخدمات المحاكاة الافتراضية للتقنيات.

وفي ظل النمو المتوقع ضمن أسواق تقنية المعلومات في دول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، يبرز دور الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات في دفع مسيرة التحول الرقمي وتعزيز التنافسية ومواكبة الدول المتقدمة في العالم. وهنا، نؤكد كجهة معنية بنشر الثقافة المعلوماتية المبنية على معايير متفق عليها عالمياً من جهات حكومية وأكاديمية وإقتصادية على أهمية تكثيف الجهود المشتركة بين المؤسسات والجهات المختصة بالتقنية للإستفادة من الفرص الناشئة عن زيادة معدلات الإنفاق على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر محو الأمية الرقمية ونشر الوعي المعلوماتي بين مختلف أوساط المجتمع وتشجيعهم على الإستخدام الأمثل لمختلف التطبيقات والخدمات التكنولوجية والأنظمة الذكية وغيرها.

كما تلعب الثقافة المعلوماتية دوراً أساسياً كمؤشر لجاهزية الحكومة الإلكترونية. وتشير نتائج الاستقصاء الذي أجرته الأمم المتحدة الخاص بجهوزية الحكومات الإلكترونية لدول العالم للعام 2010 ، على احتلال

دول مجلس التعاون الخليجي المراتب الأولى ضمن الدول العربية. هذا وقد أظهر بعضها تقدماً والبعض الآخر تراجعاً على مستوى المراتب العالمية إذ احتلت الإمارات المرتبة 49 تراجعاً من المرتبة 32 مقارنةً بالنقرير ذاته الصادر لعام 2008 وقطر في المرتبة 62 متراجعة ست نقاط بينما جاءت السعودية في المرتبة 58 محرزَةً بذلك تقدماً بمعدل 12 نقطة عن العام 2008. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ توقعات زيادة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول الخليج العربي سيوفر العديد من الفرص الواعدة التي ستسهم في تنمية الإقتصاد والمجتمع على السواء. وهنا تكمن أهمية التعاون للإستفادة من هذه الفرص عبر التركيز على مبادرات نشر الوعي المعلوماتي التي تتمحور حول الإرتقاء بمنظومة التعليم وتطوير برامج التدريب والتأهيل المعلوماتي لسد الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في الوقت الراهن فضلاً عن تشجيع الإبداع والإبتكار. ونحن نسعى ونشجع على مواصلة تعزيز الشراكات الإستراتيجية بين مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص في المنطقة لإطلاق حملات توعوية استجابة للحاجة الملحة لتعزيز الوعي بين كافة شرائح المجتمع بأهمية الثقافة الرقمية باعتبارها إحدى أهم القضايا التي تواجه المجتمعات والحكومات اليوم.

لا بد من التأكيد على أن "الثقافة الرقمية" باتت ركيزة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولعل الخطط الإستراتيجية الموضوعة لتعزيز الإستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط خير دليل على تنامي دور مجتمع المعلومات الذي يتطلب تطوير متواصل في البنى التحتية والنظم التربوية والتوعوية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بهدف إحداث تغييرات جذرية قادرة على مواكبة مسيرة التقدم الرقمي المتسارع في العالم.

— إنتهى —